المطلب الثاني: نظرية التوازن العام

1 نظرية التوازن العام تحت الاختبار

لقد كان ليون ولراس (Léon Walras) سنة 1874 هو الذي افترض أولا أن سلوك التعظيم للمستهلكين والمنتجين يمكن في ظل شروط معينة أن يؤدي إلى توازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة في كل منتج وفاعل سوقي في الاقتصاد. هذا الافتراض لإمكانية – بل حتى لاحتمال– التوازن العام (General Equilibrium) تأكد رسميا من طرف اقتصاديي التيار الأساسي سنة 1930 مع عمل أبرام والد (Abraham Wald) وجون فون نيومان (John von Neuman) عن ظروف توازن النماذج الساكنة والديناميكية، لكن قبل ذلك التاريخ بفترة طويلة، فإن عددا كبيرا من الاقتصاديين – بمن فيهم ولراس– كان لديه إيمان راسخ بمثل هذا النوع من البرهان المجرد.

مع ارتباط لا يتزعزع بإضفاء الطابع الشكلاني للحس العام (Formalization of Common Sense) كنظرية تفسيرية، شكل علم الاقتصاد النيوكلاسيكي جاذبية لا تقاوم نحو تفسيره للظواهر من خلال تأويلها كحالات من التوازن، أو إذا أمكن كحالة وحيدة وثابتة من ذلك[63]، وبالنظر إلى الحكم المعلن للمنهج الاقتصادي على الدحض باعتباره تضييقا منهجيا، فإن الوضع الثابت للتوازن العام باعتباره أملا نظريا يجب أن يأتي كنوع من الافتراض غير القابل للتفنيد.

إن مزاعم الاتزان تكون أقل عرضة للدحض أكثر من أي أسلوب آخر للتنظير، على الأقل من الناحية النظرية، فحسب إلكسندر روزنبرغ (Alexander Rosenberg) فإن وجود التوازن العام واستقراره يشبه الحصان الخرافي وحيد القرن (Unicorn)؛ شيء يمكن أن ننتظره إلى الأبد دون دحض الفرضية التي تقول بأن مثل هذا الكائن موجود في الحقيقة[64].

في البداية كانت نظرية التوازن العام عند ولراس نتيجة منطقية لنزعة "حسد الفيزياء" التي أصابت الاقتصاد النيوكلاسيكي منذ ظهور المدرسة الحدية سنة 1870، لكن أبطال ولراس كانوا نيوتن ولابلاس

---

[63] - Alexander Rosenberg, **Economics: Mathematical Politics or Science of Diminishing Returns?** Chicago and London: The University of Chicago Press, 1992, p200.

[64] - Ibid.

(Laplace) وليسوا كلاوسيوس (Clausius) وجول (Joule) وهيلمولتز (Helmholtz)، وعلى الرغم من بعض الإشارات السطحية في كتابات الجيل الثاني من المدرسة الحدية مثل باريتو (Pareto) و إرفينج فيشر (Irving Fisher) لمفهوم الطاقة المستوحى من ميكانيك الطاقة، فإن ما ألهم دعاة نظرية التوازن بشكل مستمر حتى العصر الحاضر لم يكن النزعة العلموية في الفيزياء بل هو الرغبة الشديدة في ترييض (Mathematization) كامل علم الاقتصاد، لقد كان منظرو التوازن العام يعانون من حسد الرياضيات أكثر من معاناة سابقيهم من حسد الفيزياء[65].

لتعظيم سلوك الفواعل الاقتصاديين، تبدو براهين الوجود الصارم لنظرية التوازن العام أنها توفر إثباتا مستقلا حول صحة نظريات جزئية مختلفة في التوازن. ومع ذلك، فإن الاقتصادات الصناعية الحديثة في كثير من الأحيان تظهر خللا كبيرا في التوازن، وخللا دائما في توازن سوق العمل، فهل نستطيع أن نستنتج إذن بأن الفشل الواضح لاقتصاد ما في إظهار توازن في جميع الأسواق يدحض كذلك مثل هذه النظريات في الاقتصاد الجزئي، مثل نظرية تعظيم منفعة سلوك المستهلك ونظرية تعظيم ربح الشركة؟ يدافع اقتصاديو التيار الحديث عن الفراغ التجريبي في نظرية التوازن بأن تحليل التوازن العام مرتبط ببرنامج بحث علمي على طريقة لاكاتوس وأن نموذج آرو–دبرو–ماكينزي (Arrow-Debreu-McKenzie)– الذي يعتبره العديد من الاقتصاديين كنظرية توازن عام– هو بمثابة تجسيد للنواة الصلبة لـــ "برنامج البحث النيو–ولراسي". وقد جادل روي وينتروب (Roy Weintraub) بأن تطوير البراهين الموجودة هو مثال عن "تصليب" (Hardening) للنواة الصلبة لذلك البرنامج. وجادل أيضا بأن النواة الصلبة تقود العمل في الأحزمة الواقية للبرنامج، وأن العمل داخل الأحزمة يتم تقييمه بشكل مناسب من خلال طرح أسئلة حول التقدم النظري والتجريبي ضمن البرنامج النيو–ولراسي، بينما يقود الموجه الإيجابي النظرية المجردة إلى العمل التجريبي. ولما كان برنامج البحث موازيا تقريبا للاقتصاد النيوكلاسيكي، فإن تحليل التوازن العام يشكل أجندة بحث للتحليل الاقتصادي التطبيقي[66].

---

[65] - Mark Blaug, **Not Only an Economist**. Cheltenham: Edward Elgar, 1997, p168.

[66] - E. Roy Weintraub, '' The Neo-Walrasian Program is Empirically Progressive'', in Nail de Marchi (ed), op.cit, p213.

بيد أن النطاق الواسع لظهور اقتصادات الحجم الكبير في بعض الصناعات، ناهيك عن العوامل الخارجية (Externalities) –العوامل الخارجية هي نتيجة لنشاط اقتصادي تمر به أطراف ثالثة غير ذات صلة؛ يمكن أن تكون إما إيجابية أو سلبية. إن التلوث المنبعث من مصنع ما يفسد البيئة المحيطة ويؤثر على صحة السكان القريبين هو مثال على العوامل الخارجية السلبية– يعطي دليلا فوريا بأن بعض الشروط الأولية لـــنظرية التوازن غير مرضية تجريبيا، وبالتالي فهي غير قابلة للتطبيق أكثر من كونها كاذبة. يمكن القول إذن، بأن نظرية التوازن تم صياغتها على أساس ترتيب واحد للتوازن بالنسبة للأسعار في كل الأسواق في الاقتصاد، وهذا أمر مخالف للواقع تماما، على سبيل المثال، فقد ثبت أنه من الصعب دمج النقود في مخطط التوازن العام دون إدخال افتراض عدم اليقين السائد، لكن نظرية سلوك المستهلك ونظرية الشركة ونظرية الإنتاجية الحدية للطلب على العوامل كلها ترتكز على افتراض اليقين من معرفة النتائج المستقبلية[67].

بعبارة أخرى، إن أي محاولة لاختبار نظرية التوازن ككل تحوي شيئا أكثر من الترسانة التقليدية لافتراضات الاقتصاد الجزئي في تنوع التوازن غير المكتمل. ومع ذلك، فإن الحديث عن اختبار النظرية ككل يبدو خاطئا أو مخادعا، فحتى لو لاحظنا ظروف العمالة الكاملة، فلا يمكن أن نتحقق من وجود التوازن العام في جميع الأسواق بمجرد النظر. كل هذا ينتهي إلى أن نظرية التوازن العام لا تصنع أي توقعات؛ إنها تحاول إثبات الإمكانية المنطقية للتوازن العام دون أن تظهر كيف سيحدث، بل حتى من دون الادعاء بأنه سيحدث كنتيجة لقوى عفوية كاليد الخفية للسوق، ومع هذا يواصل علم الاقتصاد الحديث أسلوبه نحو المزيد من الترييض والنمذجة حيث أن النظرية الاقتصادية البحثة الحديثة ما هي إلا تطوير لنظرية التوازن العام لولراس ثم نظرية التوازن عند آرو ودبرو، لكن منهج النمذجة المجرد لم يتغير، بل زاد إغراقا في الأساليب الرياضية، بحيث أصبحت نظرية التوازن العام كما يصفها دافيد كولاندر (David Colander): "لا يمكن لكثير من الاقتصاديين التعامل معها"[68].

---

[67] - Mark Blaug, The Methodology of Economics, op.cit, p161.

[68] - David Colander, '' The death of neoclassical economics'', *Journal of the History of Economic Thought*, 2000, p138

كانت النماذج التطبيقية تدعي أنها مستمدة من نموذج التوازن العام النظري خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وكان هناك أمل من خلال إعادة إنتاج نظرية التوازن التي قام بها آرو وزملاؤه سنة 1957 في أن علم الاقتصاد المجرد سيتطور بترادف تام مع التطبيق العملي لهذا العلم، لكن ما كاد عقد السبعينيات يحل حتى أدرك الاقتصاديون أن نموذج آرو للتوازن كسابقه عند ولراس لن يحقق حلم أرض الميعاد التي وعد بها الاقتصاديين[69].

وحتى يومنا هذا لم يكن ممكنا إظهار أن التوازن النهائي في الاقتصاد ككل هو مستقل عن الطريق التي تؤدي إلى التوازن، أو تحديد ذلك الطريق الوحيد من بين كل المسارات الممكنة، بحيث يتأكد أن هذا الطريق الوحيد المعتمد فعلا ينبغي ويجب أن يلتقي مع التوازن، فكل الأعمال الحديثة عن نظرية التوازن -بما فيها عمل آرو ودبرو-كانت قد اقتصرت على "نظريات الوجود" (Existence Theorems)- وهي النظريات التي تنص على الشروط التي بموجبها أي نظام توازن عام يكون لديه حل وحيد- ومسائل استقرار التوازن التي تتحقق مرة واحدة. كان هذا الاسقاط النظري ذو الطابع الرياضي الهندسي على الواقع الاقتصادي ذي الطابع المعقد والمتغير، تعبيرا واضحا عن أزمة معرفية كبيرة حلت بعلم الاقتصاد عبر عنها كارل منجر بقوله:

" لقد تناقشت مرارا مع أعضاء في المنتدى الرياضي ... ولكن يجب أن أعترف أنني كنت على المسار الخطأ. كنت أعتقد أن تحديد سعر المنتج لعوامله، يشبه إلى حد ما العثور على توزيع وزن لوحة أفقية على نقاط دعمها المختلفة. في علم الحركة والسكون (Statics)، هذه المشكلة غير قابلة للحل إذا كانت اللوحة مدعومة بأكثر من ثلاث نقاط، لأن علم الحركة والسكون مزود بثلاث معادلات خطية فقط... في بناء الجسور وما شابه ... لا يكون الدعم متصلبا، ومن خلال استكمال اعتبارات علم الحركة والسكون مع نظرية المرونة، يمكن للمرء أن يحصل في الواقع على حل فريد للمشكلة غير الخطية. لقد سألت نفسي عما إذا كان هناك أي احتمال لتناظر اقتصادي مع اعتبارات المرونة"[70].

---

[69] - Ibid, p139.

[70] -E. Roy Weintraub**, General Equilibrium Analysis: Studies in Appraisal**. Michigan: Michigan University Press, 1996, p67.

هكذا نجد أنفسنا مرة أخرى في أماكن بعيدة عما كان يحلم به ولراس من اكتشاف نظير العالم الحقيقي للقوى التي تتذرع بها نظرية التوازن العام.

2 نظرية التوازن كنموذج تفسيري

تعتمد براهين آرو–دبرو حول وجود نظرية التوازن العام بشكل كبير على افتراضين أساسيين: الافتراض الأول: أن مجموعات الإنتاج والاستهلاك كلها محدبة (Convex)، والافتراض الثاني: أن أي فاعل اقتصادي يملك بعض الموارد مقيمة من قبل الفواعل الآخرين. وهكذا فإن الاستقرار العالمي لمثل هذا التوازن يعتمد بدوره على وجود بعض العمليات الحيوية التي تضمن أن كل عامل اقتصادي لديه معرفة بمستوى الطلب الكلي، وأنه لا تعاملات نهائية تجري فعليا إلا في أسعار التوازن. وقد قضت مهنة الاقتصاد حينا من الدهر كانت معجبة جدا بنتائج آرو–ديبرو، فهي تثبت أنه ضمن نموذج للاقتصاد يبلغ الغاية في التجريد، يوجد توازن فريد مع خصائص وافتراضات معينة للحصول على نتيجة تجعل هذا الاقتصاد لا يشبه تماما أي شيء في العالم الحقيقي، بالأخص مع هيمنة المنافسة الاحتكارية في جميع الصناعات، واستفحال ظاهرة احتكار القلة. كل هذا يتفلت تماما من مجال التوازن الذي تفرضه نظرية التوازن العام وكل المفاهيم الأخرى في التوازن التنافسي. وبما أن نظرية التوازن العام ليس لها محتوى تجريبي، فإنه من الصعب جدا تبريرها علميا، ولهذا كان المدافعون البارزون عنها حريصين على اعتبارها نموذجا تفسيريا (Paradigm) أو إطارا (Framework) حسب المفهوم الذي طرحه توماس كون[71].

إن السؤال الذي يفرض نفسه الآن هو: لماذا يولي الاقتصاديون كل هذا الاهتمام بنظرية يعجزون حتى الآن عن إثباتها؟ ويبدو أن الجواب يرتبط بافتنان الاقتصاديين المتوارث من آدم سميث إلى التيار الأساسي الحديث بفكرة التوازن التنافسي والرغبة في رؤية العالم من خلال هذه العدسة، وهي رغبة أقوى من توقهم إلى معرفة العالم الحقيقي نفسه. إن سحر اليد الخفية هو الذي يجعل سلسلة طويلة من الاقتصاديين منذ أكثر من قرنين من الزمان يسعون إلى إظهار أن اقتصادا غير مركزي محفز بالمصلحة

---

[71] - Alan Kirman, ''General Equilibrium: Problems, Prospects, and Alternatives'', in Fabio Petri and Frank Hahn (eds). **General Equilibrium: Problems and Prospects**. London: Routledge, 2003, p483.

الخاصة ويسترشد بمؤشرات الأسعار سيكون متوافقا مع التنظيم المحكم للموارد الاقتصادية التي يمكن اعتبارها بمعنى واضح المعالم، متفوقة على فئة كبيرة من التنظيمات البديلة الممكنة[72].

استقر لدى الاقتصاديين إيمان لا يتزعزع بأن مؤشرات الأسعار تعمل بطريقة فعالة لتأسيس هذه الدرجة من التماسك، قد يكون هذا الإيمان غريبا بالنسبة للإنسان العادي الذي فاته التعرض لجرعات زائدة من تعاليم التيار الأساسي في علم الاقتصاد، لكن ما يهم في الأخير هو التأكد من أن هذا الإيمان القوي ليس كافيا لوحده لتأكيد معتقد التوازن العام، بينما من الممكن اختراع عالم حيث الادعاءات المصنوعة لمصلحة اليد الخفية صحيحة، لكن هذه الادعاءات تفشل في العالم الحقيقي[73].

يتصور كثير من اقتصاديي التيار الأساسي الحديث أن مفهوم "اليد الخفية" لآدم سميث هو الخلفية الميتافيزيقية لنموذج التوازن العام، ويرون أن تقدم علم الاقتصاد يمشي وفق خط يربط بين تراث سميث ومفهوم التوازن العام عند النيوكلاسيك والتيار الحديث[74]. من المؤكد أن هناك عناصر من نظرية اليد الخفية عند آدم سميث وكذلك عند ألفرد مارشال، ومع ذلك فإن تحليل سميث–مارشال للمنافسة العملية أو الحرة يقع ضمن تقليد مختلف عن ذلك الذي عند والراس وباريتو. حسب فرانك هان (Frank Hahn) فإن نظرية التوازن قوية من حيث الحبكة الرياضية، لكنها ضعيفة جدا من حيث كيفية الحدوث، وأنه من العدل القول بأن النظرية أثبتت أنها أقل فائدة بكثير في دراسة العمليات سواء كانت قرارات أو معلومات أو تنظيم، وأنه إذا أردنا أن نفهم الاقتصاد كما هو في الحقيقة، ومن دون إنكار ما تتميز به نظرية التوازن العام في مجال النقاش الفكري، فإن المرء يرغب أن يقول لقد حان الوقت للبدء من الصفر[75].

من جهة أخرى يرى مارك بلوغ بأن تحليل سميث– مارشال هو على النقيض من ذلك ضعيف من حيث التوازن وقوي جدا من حيث كيفية الحدوث؛ هو دراسة للعملية التنافسية أكثر من كونه

---

[72] - Kenneth J. Arrow and Frank H. Hahn. **General Competitive Analysis**. Amsterdam: Elsevier Science Publishers, 1991, p vi-vii.

[73] - Ibid, p vii.

[74] - Joseph E. Stiglitz,'' The Invisible Hand and Modern Welfare Economics'', *NBER Working Papers Series*, No. 3641, 1991, p2.

[75] - F. H. Hahn, ''The Winter of Our Discontent '', *Economica*, New Series, Vol. 40, No. 159 (Aug., 1973), P327

تحليلا لحالة التوازن التنافسي التي تتحدث عنها نظرية التوازن. إن إيمان سميث بفوائد "اليد الخفية لم يكن مستلزما ما يتعلق بالكفاءة التخصيصية في الظروف التي تكون فيها المنافسة مثالية كما هي عند ولراس وباريتو، فحسب بلوغ، فإن الجهد المبذول في الكتب الدراسية الحديثة لإدراج اسم سميث لدعم ما يعرف الآن بـــ " النظريات الأساسية في اقتصاد الرفاه" هو محاكاة تاريخية زائفة، على الأقل لسبب واحد هو أن مفهوم سميث للمنافسة كان "تصميما عمليا" و لم يكن مفهوما نهائيا[76].

فضلا عن هذا، فإن الأدلة الموجودة لا تشير إلى العمليات التي من خلالها يتم التوصل إلى التوازن، إن مفهوم الاقتصاديين المحدثين عن اليد الخفية هو في الأساس تفسير للحالة النهائية. وبالمثل استندت تأكيدات مارشال الحذرة لصالح الرأسمالية على الآثار الديناميكية للاقتصاد التنافسي وليس على كفاءة تخصيص الموارد المنجزة عن طريق عمل نموذج ثابت من المنافسة الكاملة[77]. إن الوشائج التاريخية بين نظرية التوازن واليد الخفية جد واهية، إذ ينبغي النظر إلى نظرية اليد الخفية على أنها مجرد استعارة تشرح العملية المستمرة من التبادل والتنافس بين الأفراد، فلا يجب أن ينظر إليها على أنها حالة نهائية من التوازن التام تنسجم فيه غايات وأهداف جميع الفاعلين، لأن الإقرار بمثل هذا الافتراض معناه الوقف التام للفعل الإنساني. إن مجاز اليد الخفية هو تعبير وصفي أو دعوى تقييمية حول طبيعة المنافسة الكاملة، في حين أن إطار نظرية التوازن لا يحتوي على أي توصيف للعالم الحقيقي، وفي ذات الوقت لا يحمل له أي تقييم أيضا[78].

بسبب الطابع المغلق لنظرية التوازن حيث كل شيء تحت التحكم نظريا، جذبت النظرية انتباه المنظرين الاشتراكيين من أنصار التخطيط المركزي، فقد وجدوا أن بناءها المنطقي أقرب إلى الاقتصاد الموجه منه إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر. في مقال نشر بعد وفاته سنة 1967 عاد أوسكار لانج Oskar Lange للدفاع عن جزء من حجته التي كان قد طرحها سنة 1936، بعد أن لاحظ تطور الحوسبة الإلكترونية. اقترح لانج أن يقوم مجلس التخطيط المركزي الآن بتحديد الأسعار باستخدام أجهزة الكمبيوتر، بعيدا عن منهج التجربة والخطأ المرهق، مستهدفا التطبيق المباشر لنموذج ولراس في التوازن

---

[76] -Mark Blaug, **Economic Theory in Retrospect**. New York: Cambridge University Press, 4th edition, 1985, p60.
[77] - Mark Blaug, The Methodology of Economics, op.cit, p163.
[78]- Norman P. Barry, 'In defense of the Invisible Hand'', *Cato Journal*, Vol. 5, No. 1 (Spring/Summer 1985), P138.

العام على الاقتصاد المخطط[79]. يقول لانج:" لو كان لي أن أعيد كتابة مقالي اليوم، ستكون مهمتي أبسط بكثير. جوابي على هايك (Hayek) وروبيتر (Robbins) سيكون: ما هي المشكلة إذن؟ دعونا نضع المعادلات المتزامنة على حاسب إلكتروني، وسوف نحصل على الحل في أقل من ثانية. إن عملية السوق بتحسسيتها المرهقة (Tâtonnements) تبدو الآن من طراز قديم. في الواقع يمكن اعتبارها جهازا للحوسبة في العصر ما قبل الالكتروني"[80]. غير أن المشكلة الرئيسية في حجة لانغ من وجهة نظر هايك لم تكن مشكلة الحوسبة من أجل الحل السريع لمجموعة معينة من المعادلات المتزامنة. كانت المشكلة هي عدم وجود مجموعة معطاة من المعادلات. إن المعرفة بتقنيات الإنتاج الأقل كلفة في أي اقتصاد معقد لا يتم "إعطاؤها"، ولكن يجب اكتشافها وإعادة اكتشافها باستمرار من خلال عملية سوق منافسة حيث يختبر رجال الأعمال حذرهم حول أفضل الطرق للإنتاج[81].

كان هايك اقتصاديا ليبراليا معارضا للنظم الاشتراكية وأساليب الاقتصاد المركزي المخطط، وفي الوقت ذاته كان على خلاف جمهور الاقتصاديين البريطانيين متأثرا بالنزعة التاريخية الألمانية المناهضة للعلموية (Scientism) –يستخدم هايك مصطلح العلموية للإشارة إلى المحاكاة الزائفة لمنهج ولغة العلم عند الاقتصاديين– قاد نقد هايك لأوسكار لانج –هذا الأخير الذي كان اشتراكيا ومتحمسا للأساليب العلموية في التخطيط الاقتصادي– إلى النظرية القائلة بأن التوازن العام على الطريقة الولراسية (a la Walras) أين جميع الخطط (التي تمثلها المعادلات المتزامنة) مفروضة سلفا، لا تكفي لندرك كيف تعمل الأسواق في الواقع. وألمح هايك إلى أن مقترح لانج كان "قد ولد نتيجة انشغال مفرط بمشاكل النظرية البحتة في التوازن الثابت"، مع اهتمام ضئيل جدا لكيفية عمل الأسواق الفعلية[82].

إن الأناقة البالغة لتحليل التوازن العام غالبا ما تحجب أنها تقوم على أساس غير مؤكد للغاية، لكن رغم ذلك تبقى نظرية التوازن هي جوهرة التاج للاقتصاد النيوكلاسيكي، فهي توفر للاقتصاديين الإطار المناسب لتفسير جميع الأسعار النسبية في الاقتصاد. كما أنها توفر تبريرا لنظام السوق ضد الأنظمة

---

79 - Lawrence H. White, **The Clash of Economic Ideas: The Great Policy Debates and Experiments of the Last Hundred Years**. New York: Cambridge University press, 2012, p61.

80 - Oskar Lange, '' The Computer and the Market'', in C.H. Feinstein (ed), **Socialism, Capitalism and Economic Growth: Essays Presented to Maurice Dobb**. London: Cambridge University Press, 1967, p158.

81 -Ibid.

82 - Lawrence H. White, op.cit, p61.

غير السوقية مثل الأنظمة الاشتراكية- على الرغم من أن اشتراكية السوق هي نوع من نظام السوق- كما أن نظرية التوازن توفر النواة غير القابلة للتفنيد لأسس الاقتصاد النيوكلاسيكي التي لخصها دانيال هوسمان (Daniel Hausman) في أربعة مبادئ هي[83]:

1. نظرية المنفعة: الأفراد لديهم تفضيلات كاملة ومتعددة، ويمكنهم تفضيل الخيار الذي يريدونه.
2. التفضيل الاقتصادي: يفضل الأفراد الحزم الأكبر من السلع على الحزم الأقل، ولهذا تمتلك السلع تناقصا في المنفعة الحدية، أو تناقصا في المعدلات الحدية للاستبدال بالنسبة لجميع الأفراد.
3. الإنتاج: إن زيادة أي مدخل (المدخلات الأخرى تبقى ثابتة) تزيد في الإنتاج عند معدل التناقص، كما أن زيادة كل المدخلات عند نسبة معينة تزيد في الإنتاج بنفس النسبة.
4. التوازن: يوجد توازن يوفق بين نشاطات الأفراد (حيث لا يوجد زيادة طلب في أي سوق).

يبقى ما لاحظناه في نقاشنا لفرضية العقلانية من الإصرار الزائد على الشكلانية الرياضية منطبقا تماما على نظرية التوازن العام وهو أمر يهدد بتزول علم الاقتصاد إلى نوع متدهور بشكل غريب من الرياضيات الاجتماعية. هذا الواقع يدركه أنصار نظرية التوازن ويدافعون عنه بمختلف الحجج، يقول روي وينتروب:" لقد أصبحت نظرية التوازن العام على أيدي الشكلانيين النمساويين (Vienna formalists) نوعا من "ما وراء النظرية" (Metatheory)، وبالتوازي مع ذلك تشكلت النظرية وفق نموذج شكلاني مجرد كان في حاجة إلى التفعيل. وقد ساهم ذلك في إثبات الاتساق، لأن النماذج المتسقة هي وحدها القادرة على تفسير المتغيرات الداخلية الخاصة بها"[84].

---

[83] - Daniel M. Hausman, **Essays on Philosophy and Economic Methodology**. New york: Cambridge University Press ,1992, p166.

[84] - E. Roy Weintraub**, How Economics Became a Mathematical science**. Durham and London: Duke University Press, 2002, p78.

يبدو أن ما حدث تاريخيا هو أن نظرية التوازن العام غزت الاقتصاد النيوكلاسيكي، فحولته إلى جهاز عالي الصورية متزايد التقنية منفصل بنفسه تماما عن الواقع، لكنه يطرح نفسه كما لو أنه في توافق تام مع الاقتصاد الحقيقي. عندما سئل كينيث آرو (Kenneth Arrow) من طرف جورج فيوول (George Feiwel) ما هي المعايير التي يستعملها لمحاكمة النظريات المتنافسة في علم الاقتصاد أجاب:" الإقناع. هل هي في توافق مع فهمنا للواقع الاقتصادي؟ أعتقد أنه من الحماقة القول بأننا نعتمد على أدلة تجريبية صارمة تماما. جزء مهم جدا منها هو مجرد فهمنا للعالم الاقتصادي. إذا وجدت مفهوما جديدا، فالسؤال هو: هل يضيء طريقك إلى الفهم؟ هل تشعر أنك تفهم ما يحدث في الحياة اليومية؟ بطبيعة الحال، الاختبارات التجريبية المناسبة وغيرها من الاختبارات مهم أيضا"[85].

لقد استثمرت موارد فكرية هائلة في تحسينات نظرية التوازن اللانهائية، لكن لا شيء منها قدم لنا نقطة انطلاق مثمرة، حيث من خلالها نقترب من تفسير ثابت لكيفية العمل في نظام اقتصادي ما. كانت سمة نظرية التوازن الرئيسية هي الطابع الصوري البحت دون أدنى اعتبار لإنتاج النظريات القابلة للدحض حول السلوك الاقتصادي الفعلي، رغم أن التيار الأساسي للعقلانية يصر على أن التجريب والقابلية للدحض هو السمة الأساسية للمعرفة العلمية. هذا يعني أن التيار الأساسي يخالف تقاليده الوضعية العقلانية ويتجه نحو خلط غريب من تقليدين مختلفين تماما، هما منهج الفهم (Verstehen) المنحدر من تقليد ما بعد الكانطية، والمنهج الرياضي المرتبط بالنزعة العلموية وحسد الفيزياء، مع أن التقليد الأول يعتمد في الفهم على اللغة العادية وأسلوب المعايشة، والمنهج الثاني أداتي يبحث عن القوانين الثابتة المطردة والقابلة للتكميم الرياضي.

رغم كل هذا يبقى الاعتقاد السائد أن أي نظرية اقتصادية يجب تركيبها في قالب نظرية التوازن إذا كان لها أن تتأهل بوصفها علما صارما، هذا الاعتقاد ربما كان هو القوة الفكرية الأكثر مسؤولية من أي قوة فكرية أخرى على الطبيعة المجردة وغير التجريبية لجانب كبير من علم الاقتصاد الحديث[86].

---

[85] - George R. Feiwel, **Arrow and the Ascent of Modern Economic Theory**. London: The Macmillan Press LTD, 1987, p242.

86 - Mark Blaug, The Methodology of Economics, op.cit, p169.